ميشال ألفتريادس: لن ندفع..

والعذر القانوني «مديونية لبنان جائرة»

لنفترض أن الحكومة اللبنانية قررت عقد جلسة خاصة لبحث قضية الدين العام. تشير الأرقام بين أيدي وزراء الجلسة إلى أن كل مواطن لبناني يحمل على كتفيه، منذ لحظة ولادته، ديناً يبلغ نحو ١٢ ألف دولار. الدين العام تجاوز ٤١ مليار دولار في أكثر التوقعات تفاؤلاً، والحكومة لن تقف، بعد الآن، مكتوفة الأيدي.

في اليوم التالي، مثلاً، كلف الوزراء مجموعة مستشارين بدراسة الملف. حركة اتصالات واسعة، وتجمعات جماهيرية داعمة تعم لبنان. في هذه الأثناء، يزور سفراء دول أجنبية عدة السرايا في محاولة لثني الحكومة اللبنانية عن قرار ستتخذه قريباً. وفي يوم ما، يحل قريباً، سيذيع شريط إخباري خبراً مفاده أن رئيس الحكومة سيطل على اللبنانيين والعالم في رسالة تحمل موقفاً تاريخياً. ترى اللبنانيين مجتمعين، موالين ومعارضين، يستمعون إلى رسالة يتلوها. يقول في ختامها: «.. لذا، قررنا، نحن الحكومة اللبنانية، إلغاء الديون المترتبة على لبنان».

ذلك الافتراض، الذي يبدو خيالياً للوهلة الأولى، دفع بميشال ألفتريادس، المنتج ورجل الأعمال الذي اشتهر بنشاطاته ومواقفه غير التقليدية، إلى البحث عن طريقة لمعالجة الدين العام، حتى توصل أخيراً إلى إطلاق حملة: «لن ندفع.. مديونية لبنان جائرة».

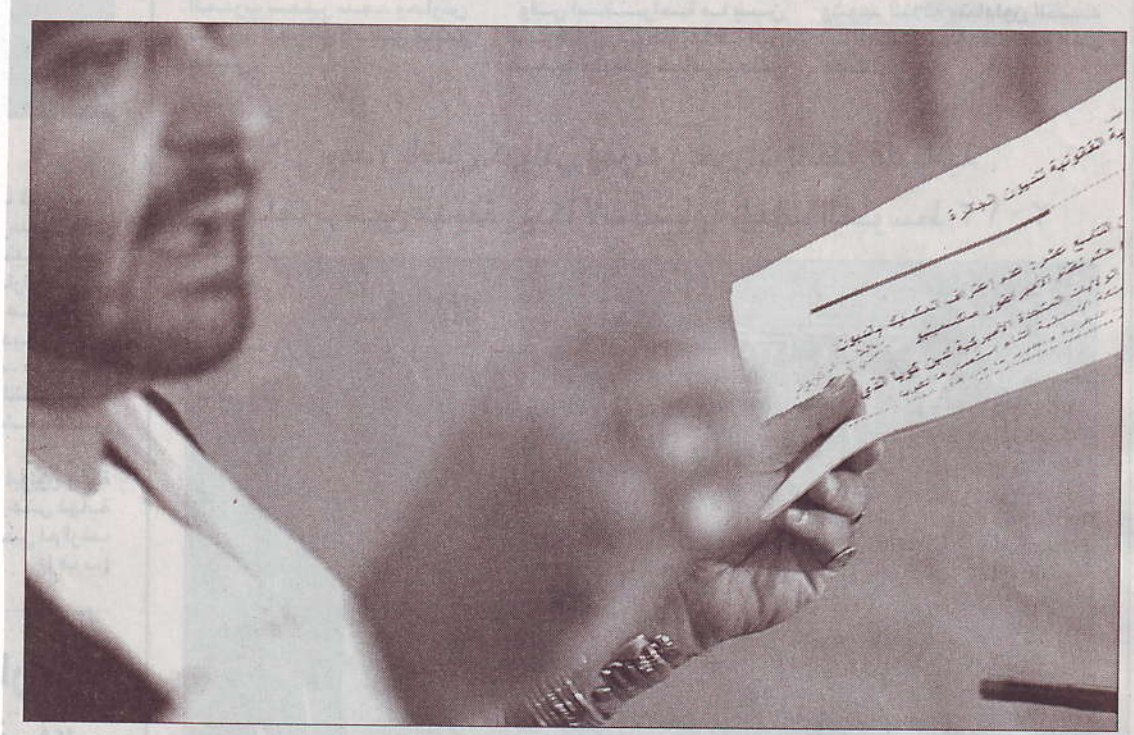

ألفتريادس في مؤتمره الصحافي أول من أمس (مصطفى جمال الدين)

القصة بدأت كصدفة عثر خلالها ألفتريادس في أثناء قراءة جريدة «لو موند» الفرنسية، على مصطلح يسمى بـ«الديون الجائرة». «وجدتها»، هتف بينما يقرأ في دراسة تتعلق بهذا الشأن. بدت النظرية كأنما وضعت تحديداً من أجل لبنان. عزز ألفتريادس بحثه بمتابعة سوابق لتطبيق النظرية في حالات عديدة من العالم، ودراسات عدة أجرتها جامعات ومؤسسات دولية، كرست مفهوم «الديون الجائرة» كنظرية واجبة التطبيق.

والديون الجائرة هي تلك التي اعطيت لنظام لا يتمتع بالشرعية الشعبية أو لنظام خاضع لسلطة احتلال أو استعمار. يتزامن ذلك مع عدم وجود تدقيق مالي دوري وشفافية في تبيان طرق صرف هذه الأموال. وأيضاً، أعطي مع علم الدول والمؤسسات المانحة بطبيعة النظام الخاضع أو المقيد الإرادة أو غير الشرعي، وعدم توظيف الديون للمصلحة العامة وانتفاء استفادة الشعوب منها.

نشأت النظرية القانونية للديون الجائرة في أواخر القرن التاسع عشر. حينها، أعلنت المكسيك عدم اعترافها بالديون المترتبة عليها في أثناء حكم نظام الأمبراطور ماكسميليو. ثم في العام ١٨٩٨، ألغت الولايات المتحدة الأميركية ديون كوبا المستحقة عليها لصالح المملكة الإسبانية في أثناء استعمارها لكوبا. وبذلك، بدأت تتكرس النظرية على أرض الواقع.

لعرض نظرية «الديون الجائرة» والإعلان عن حملة «لن ندفع»، عقد ألفتريادس مؤتمراً صحافياً الأول من أمس في مطعم صغير مقفل في مبنى ستاركو في وسط بيروت. اختيار المكان كان للإشارة إلى حجم الصعوبات الاقتصادية التي يعانيها المستثمرون، وهي صعوبات تهدد بإقفال العديد من المؤسسات حسبما يقول. أما موعد المؤتمر فاختاره ليتناسب مع ذكرى اعتقال الثائر الشيوعي تشي غيفارا في الثامن من تشرين الأول ١٩٦٧ وإعدامه في التاسع منه. وهي ذكرى تعني لألفتريادس الكثير، وهي بمعنى ما تتفق مع مضمون حملته، لجهة الثورة على الظلم اللاحق باللبنانيين، حسبما يأمل.

طبقت نظرية الديون الجائرة في حالات عديدة في العالم. منها، مثلاً، إلغاء روسيا وبولندا لديونهما بعد الحرب العالمية الأولى، وإلغاء كوستاريكا لديونها تجاه البنك الملكي الكندي الممنوحة خلال حكم الديكتاتور تيناكو. كما طبقت النظرية في حالات وجود احتلال أو استعمار كحال اندونيسيا المستعمرة من هولندا في العام ١٩٤٩.

ومن بين أبرز الحالات التي طبقت فيها النظرية، تحضر الأرجنتين في العام ٢٠٠٠، حيث أكدت المحكمة العليا وجوب إلغاء الديون التي ترتبت على الأرجنتين بين سنتي ١٩٧٦ و١٩٨٣. ذريعة المحكمة كانت عدم جواز تحمل الحكومة الأرجنتينية والشعب أعباء ديون راكمها نظام عسكري دكتاتوري. وتم تسليط الضوء بموجب القرار على مسؤولية المؤسسات المالية العامة والخاصة التي كانت شريكة هذا النظام والتي منحته هذه الديون مع علمها ويقينها بعدم استفادة الشعب الأرجنتيني منها.

الحال الثانية طبقت في العراق بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة في العام ٢٠٠٣. اعتبر نائب وزير الدفاع الأميركي في تلك الفترة، ومدير البنك الدولي بعدها، قبل استقالته بسبب فضيحة إدارية، أنه «من غير المنطقي أن تدفع حكومة العراق

المنتخبة ديموقراطياً الديون التي رتبها نظام صدام حسين الديكتاتوري». وهو رأي وافقه عليه وزير المالية الأميركي آنذاك، جون سنو.

وفي حالات أخرى، كان تطبيق النظرية ناتجاً عن مبادرة طوعية من الدولة صاحبة الحق في استيفاء الدين. والحالة الأبرز هنا هي إلغاء النروج ديوناً كانت مترتبة لها في ذمة الإكوادور، ومصر، وجامايكا، والبيرو، وسيراليون، حيث اعتبرت النروج أن هذه الديون جائرة، إذ أنها سبقت ومنحتها لهذه الدول بين العامين ١٩٧٧ و١٩٨٠ لدعم صناعة البواخر ليتبين بعدها أن دراسة جدوى المشروع لم تكن دقيقة. فاعترفت النروج بأنها أقحمت هذه الدول بمشروع غير مجد واعتبرت نفسها مسؤولة عن تشجيعها هذه الدول على الاستدانة، فاعتبرت أن هذه الديون جائرة وقررت إلغائها.

يستعير ألفتريادس في حديثه عن إمكانية تطبيق النظرية في لبنان بمواقف مسؤولي الطبقة الحاكمة خلال السنتين الأخيرتين. هم يقولون إنهم كانوا مسلوبي الإرادة، خاضعين لنظام احتلال أو وصاية. يعترفون بأن قراراتهم كانت تأتي من غرف المخابرات السورية. ويقولون أيضا إنهم مددوا قسرا لرئيس الجمهورية تحت سلطة الهيمنة.

أما الشريك الأول في «اللعبة» فهو الدول التي باركت الاحتلال حينها، بينما تؤكد اليوم أنها لن تسمح بعودته. هي إذا كانت تعلم جيداً، على أقل تقدير، بحجم التدخلات السورية في لبنان. وبالتالي، تتحمل هذه الدول مسؤولية إقراض لبنان في ظل حكم الوصاية وغياب الشرعية.

في التفاصيل التي عرضها ألفتريادس أن معظم الديون ترتبت على لبنان في التسعينيات، وخصوصاً في العام ١٩٩٣ وبعده، في ظل حكومة أعطاها الثقة برلمانٍ انتخبه ١٣٪ فقط من الشعب اللبناني. كان لبنان في حينها مغيب القرار يرزح تحت الاحتلالين السوري والإسرائيلي وهيمنة النظام الأمني السوري على مراكز القرار، بحسب ما يعترف أصحاب السلطة. تغييب القرار اللبناني والهيمنة السورية على لبنان كان بمباركة ودعم الأسرة الدولية، لا سيما الدول الصناعية الكبرى. ولم يستفد الشعب اللبناني من هذه الديون، بل إن الجزء الأكبر منها قد هدر، فيما لم تشكل الكلفة الفعلية للبنى التحتية التي نفذت سوى جزء يسير من حجم الدين.

وكانت مجمل المؤسسات المالية العالمية والمحلية العامة والخاصة على علم ودراية بالوضع اللبناني وبتغييب قراره، وبالهدر الحاصل، ما يجعلها شريكة ويرتب عليها المسؤولية. كما تم إقراض هذه الديون بشروط جائرة، أو مثلما سماها ألفتريادس شروطاً «أسدية»، وفوائد «فاحشة» تراوحت بين ١٨٪ و٤٢٪ فيما كانت الفوائد منخفضة نسبياً في الأسواق العالمية في ما بين العامين ١٩٩٣ و١٩٩٩.

يقول ألفتريادس ذلك ليستنتج أن من يعترف بخضوعه سابقاً للهيمنة، قادر على أن يتخذ قراراً بعدم تسديد الدين. يفترض إذاً بمن يحكم لبنان اليوم أن يكون قادراً على قول «لا» كبيرة، بحجم الدين العام. يفترض ذلك بـ«براءة»، مثلما يؤكد بنفسه. ويتخيل، بمزيد من البراءة، أن جمهوري المعارضة والموالاة سيتخلون، هذه المرة على الأقل، عن اصطفافاتهما، ليقفا إلى جانب مصالحهما الحقيقية.

لذا، لن يوفر ألفتريادس وسيلة لإيصال صوت حملته. سيعمد أولاً إلى إنشاء هيئة وطنية من مختصين وأصحاب الخبرات والعلاقات في هذا المجال. كما سيعمد إلى متابعة هذه القضية وعرضها أمام المراجع المحلية، حتى لو اضطر، ألفتريادس شخصياً، إلى وضع ربطة عنق خلال زيارته السرايا الحكومية، لعرض مضمون حملته على رئيس الحكومة فؤاد السنيورة.

وستعمد الهيئة إلى إطلاق حملات توعية، داخلياً وخارجياً، لشرح طبيعة الدين العام اللبناني الجائر، وتحفيز اللبنانيين على دعم مطلب إلغاء الدين العام توصلاً لتحقيقه. يقول ألفتريادس ذلك بثقة، كمن يستعد لإطلاق مهرجان غنائي مرح يشبه تلك المهرجانات التي اشتهر بتنظيمها.

إبراهيم شرارة